

صدرت في ١١ ديسمبر ١٩٥٤م

الكويت اليوم

الجريدة الرسمية لحكومة الكويت
تصدرها وزارة الاعلام

الثلاثاء

٢١ ربيع الأول ١٤١٤ هـ
٧ سبتمبر (أيلول) ١٩٩٣ م

ملحق

العدد ١١٩

السنة

التاسعة والثلاثون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قانون رقم (٤١) لسنة ١٩٩٣
في شأن
شراء الدولة بعض المديونيات وكيفية تحصيلها

- بعد الاطلاع على الدستور ،
- وعلى قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠ ،
- وعلى القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ بأصدار قانون الجزاء والقوانين المعدلة له ،
- وعلى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٠ بأصدار قانون الاجراءات والمحاکمات الجزائية والقوانين المعدلة له ،
- وعلى القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء ديوان المحاسبة ،
- وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي والمهنة المصرفية ،
- وعلى القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٧ بالترخيص في تأسيس شركة مساهمة كويتية باسم بيت التمويل الكويتي ،
- وعلى القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٠ بأصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية والقوانين المعدلة له ،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٠ بأصدار القانون المدني ،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٨٠ بأصدار قانون التجارة والقوانين المعدلة له ،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٢ في شأن المعاملات المتعلقة بأسهم الشركات التي تمت بالأجل ،

المحامي مسفر عايض

mesferlaw.com

- وعلى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٨٢ فى شأن المعاملات المتعلقة بأسهم الشركات التى تمت بالأجل وضمن حقوق الدائنين المتعلقة بها .
- وعلى القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٢ بتنظيم تسوية المعاملات المتعلقة بأسهم الشركات التى تمت بالأجل ،
- وعلى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٣ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتسوية المعاملات المتعلقة بأسهم الشركات التى تمت بالأجل ،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٠ بشأن قانون تنظيم القضاء ،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٢ فى شأن معالجة أوضاع الجهاز المصرفى والمالى ،
- وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٣ فى شأن حماية المال العام ،
- وافق مجلس الأمة على القانون الأتى نصه ، وقد صدقنا عليه واصدرناه ،

باب تمهيدى

تعريفات

مادة (١)

فى تطبيق أحكام هذا القانون يقصد :

المحامي مسفر عايض

mesferlaw.com



١ - بالمديونيات المشتراة :

ارصدة التسهيلات الائتمانية النقدية المشتراة لحساب الدولة من البنوك المحلية ومن شركات الاستثمار الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزى ومن بيت التمويل الكويتى فى ١٢/٣١/١٩٩١م ، وكذلك أرصدة التسهيلات غير النقدية القائمة فى ١/٨/١٩٩٠ قبل العملاء الكويتيين متى تحولت الى تسهيلات نقدية ، وأى تسهيلات يأذن هذا القانون بشرائها .

٢ - بالمحافظة العقارية :

المحافظة العقارية المحلية العائدة لبيت التمويل الكويتى المشتراة لحساب الدولة ، فى ١٢/٣١/١٩٩١م .

٣ - بالجهات البائعة :

البنوك المحلية وشركات الاستثمار الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي وبيت التمويل الكويتي التي باعت للدولة الديون المشتراه والمحفظه العقارية المشار اليهما في البندين (١ ، ٢) من هذه المادة .

٤ - بالسندات :

السندات التي أصدرها ويصدرها بنك الكويت المركزي على الدولة أو بضمانها مقابل شراء المديونيات المشار إليها في البند رقم (١) أو مقابل شراء المحفظه العقارية المشار إليها في البند رقم (٢) من هذه المادة .

٥ - بديون المقاصة :

رصيد الديون الناتج عن القروض المقدمة من الشركة الكويتية للاستثمار والشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية ، أو من خلالهما ، لتمويل احتياجات المقترضين للوفاء بالتزاماتهم الناتجة عن الشيكات المؤجلة من عمليات بيع الأسهم بالأجل والمسجلة لدى الشركة الكويتية للمقاصة نفاذا لأحكام

المرسوم بالقانون رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٢م الصادر باليخب

mesferlaw.com

٦ - بالعميل :

المدين بالمديونيات المشتراه أو المدين بديون المقاصة أو كفيهما ، ويدخل ضمن ذلك عملاء برنامج تسوية التسهيلات الائتمانية الصعبة الصادر عام ١٩٨٦م .

٧ - بالمدير :

البنك الذي باع للدولة ، أكبر قدر من مديونيات العميل ، فان كان بيت التمويل الكويتي أو إحدى شركات الاستثمار هو الذي باع القدر الأكبر من المديونية ، فان المدير يكون البنك الحائز على أكبر قدر من مديونية البنوك ، أما إذا اقتضت المديونية على بيت التمويل الكويتي أو شركات الاستثمار ، أو كليهما ، فيكون البنك الصناعي هو المدير ، ويحوز لبنك الكويت المركزي تعيين مدير آخر للمديونية إذا اقتضت المصلحة ، بعد موافقة البنك المرشح للإدارة والعميل .

الباب الأول

شراء المديونيات

مادة (٢)

بالإضافة إلى المديونيات التي تم شراؤها وفقاً للمرسوم بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٢ م المشار إليه ، يؤذن لبنك الكويت المركزي - نيابة عن الدولة - بشراء إجمالي التسهيلات النقدية المقدمة من البنوك المحلية ومن شركات الاستثمار الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي ومن بيت التمويل الكويتي قبل ١٩٩٠/٨/٢ إلى :

١ - الأشخاص الطبيعيين من مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وذلك بالقدر القائم منها وفوائدها حتى تاريخ العمل بهذا القانون .

٢ - العملاء الكويتيين في حدود المبالغ المسددة من هذه التسهيلات بعد ١٩٩٠/٨/١ م وقبل العمل بهذا القانون ، ويعاد تسوية هذه المبالغ باعتبارها سداداً نقدياً فوراً وفقاً للنسب والشرائح الواردة بالجدول المرفق بهذا القانون مع رد ما سدد بالزيادة.

ويكون شراء التسهيلات المنصوص عليها في البندين السابقين مستبعداً منها المخصصات المتوفرة مقابلها لدى الجهات البائعة وذلك مقابل إصدار سندات على الدولة أو مضمونة منها المحامى مسفر عايش  خلال مدة لا تتجاوز عشرين سنة اعتباراً من ١٩٩١/١٢/٣١ م.

mesferlaw.com

ويدفع للجهات البائعة العائد المستحق على السندات المصدرة وفقاً للبند (١) من هذه المادة اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون ، والسندات المصدرة وفقاً للبند (٢) اعتباراً من ١٩٩٢/١/١ م.

المادة (٣)

تنقل إلى الدولة الديون المشتراه بجميع ضماناتها العينية والشخصية ، وتسرى على ذلك أحكام حوالة الحق المنصوص عليها في القانون المدني فيما لا يتعارض وأحكام هذا القانون وأحكام المرسوم بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٢ المشار إليه وتعتبر الحوالة نافذة في حق المدين وفي حق الغير من تاريخ العمل بهذا القانون أو قبول المدين لها أو اعلانه بها ، أي هذه التواريخ اسبق .

كما تنقل الى الدولة المحفظة العقارية محملة بأى رهونات أو ضمانات مترتبة عليها للغير فى ١٩٩١/١٢/٣١م ويقوم بيت التمويل الكويتى بإدارتها لحساب الدولة ودون أى أجر .

المادة (٤)

يجوز لبنك الكويت المركزى منح عائد سنوى على السندات وفى هذه الحالة يسترشد البنك المركزى بمتوسط تكلفة الأموال لدى البنوك المحلية ، على ان تكون نسبة العائد واحدة بالنسبة الى كافة السندات أيا كان المالك لها .

الباب الثانى

تحصيل الديون

المادة (٥)

تسقط الفوائد المستحقة على المديونية المشتراه عن الفترة من ١٩٩٠/٨/٢م حتى ١٩٩١/١٢/٣١م وذلك بالنسبة للعميل الذى يلتزم بالوفاء بمديونيته بوحدة أو أكثر من طرق السداد التالية :

١ - السداد النقدى الفورى للمديونية خلال سنتين من تاريخ العمل بهذا القانون وفقا للنسب والشرائح المبينة فى الجدول المرفق به .

٢ - سداد المديونية على اساس جدولتها لمدة لاتجاوز اثنى عشرة سنة وذلك بعد انتهاء فترة السماح .

ويشترط فى جميع الأحوال ، ان يبدي العميل رغبته فى اختيار طريقة السداد قبل ١٩٩٤/٣/٣١ م .

المادة (٦)

مع مراعاة أحكام المادة السابقة تكون جدولة المديونية على أقساط سنوية متساوية بحيث تبدأ الجدولة من ١٩٩٤/٤/١ مسبوقة بفترة سماح تنتهى فى اليوم السابق على هذا التاريخ .

وتسدد الأقساط في المواعيد التي يحددها بنك الكويت المركزي لمختلف فئات المدينين حسب شروط الجدولة بمراعاة اقدمية الديون على أن تكون تواريخ استحقاق الأقساط ثابتة وفقا لما يحدده البنك المركزي في السنة الأولى من الجدولة .

ويسرى معامل خصم مقداره ٨٪ سنويا بالنسبة للأقساط التي تسدد قبل حلول موعدها خلال مدة الجدولة ، اذا كانت المديونية قد تمت جدولتها وفقا للبند ٢ من المادة السابقة .

المادة (٧)

استثناء من أحكام المقاصة الواردة في القانون المدني تستخدم التعويضات التي تستحق للعميل أو الى أي من أولاده القصر عن الأضرار التي لحقت بأمواله من جراء الغزو العراقي لدولة الكويت ، وكذلك مبالغ التمثين الناشئة عن استملاك أحد العقارات المملوكة للعميل أو لأى منهم ولو كانت واقعة الاستملاك سابقة على العمل بهذا القانون ، باعتبارها سدادا نقديا فوريا للمديونية مع تطبيق معامل الخصم على هذه المبالغ .

ويستثنى من أحكام الفقرة السابقة الأموال التي تؤول الى القصر بطريق الميراث أو الوصية أو الهبة من شخص لا يخضع لأحكام هذا القانون .

المادة (٨)

يشترط بالنسبة للعميل الذي يرغب في جدولة مديونيته وفقا للأحكام المنصوص عليها في المادتين الخامسة والسادسة من هذا القانون ان يوثق شخصيا أمام كاتب العدل بالكويت خلال ميعاد لا يجاوز ١٩٩٤/٣/٣١ اقرارا رسميا يكون بمثابة سند تنفيذي على النموذج المرفق بهذا القانون يلتزم فيه بما يلي :

١ - سداد مديونيته وفقا لأحكام هذا القانون .

٢ - القبول مسبقا بالوفاء بمديونيته من أي مستحقات له وفقا لأحكام المادة السابقة .

- ٣ - رهن ما يكون لدى العميل من أصول في الداخل أو الخارج تكون غير مرهونة مقابل المديونية ، بحيث لا تتجاوز جميعا رصيد الدين المطالب به ، وتعامل الأرصدة المرهونة لدى الجهات البائعة من أموال نقدية نفس معاملة الأصول الأخرى المرهونة .
- ٤ - ان يستكمل النقص في قيمة الضمانات المشار إليها في البند (٣) من هذه المادة من أى مال يؤول اليه عن أى طريق بما في ذلك الأثر ، وان يتعهد بأن يستكمل النقص النقص في هذه الضمانات عند اعادة تقييمها سنويا خلال ثلاثة أشهر من تاريخ اخطاره بكتاب مسجل بعلم الوصول .
- ٥ - أن يفتح حسابا له لدى المدير لأغراض الجدولة .
- ٦ - ان يستخدم ارصده الدائنة الحرة ، والتي تكون لدى البنوك بما يعود بالنفع على الدين .
- ٧ - ان يدير الأصول المرهونة والتي سترهن وفقا للقواعد والاجراءات المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية .
- على انه بالنسبة للعميل الذي يرغب في السداد النقدي الفوري وفقا لأحكام المادة الخامسة من هذا القانون أن يوافق شخصيا أمام كاتب العدل بالكويت خلال ميعاد لا يتجاوز ١٩٩٤/٣/٣١ اقرارا رسميا مذيلا بالصيغة التنفيذية على النموذج المرفق بهذا القانون يلتزم فيه بما يلي : ما لم يكن قد قام بالسداد خلال هذه المدة :
- ١ - السداد النقدي الفوري للمديونية خلال سنتين من تاريخ العمل بهذا القانون وفقا للنسب والشرائح المبينة بالجدول المرفق به .
- ٢ - القبول مسبقا بالوفاء بمديونيته من أى مستحقات له وفقا لأحكام المادة السابقة ، وذلك على أساس الشريحة المبينة في الجدول المرفق بهذا القانون التي تدخل مديونيته ضمنها .

المادة (٩)

تسرى أحكام هذا القانون على العميل الذى تتم مطالبته بالدين قضائيا أو الذى ينازع فى أصل الدين ومقداره ، اذا التزم المدين بالرصيد الدفترى فى سجلات الجهة البانعة ، وفى هذه الحالة تحكم المحكمة باعتبار المدعى تاركا دعواه والمستأنف تاركا استئنافه بشرط ان يتنازل المستأنف ضده للحكومة عما قضى به الحكم الصادر لصالحه ويوكلفها فى تنفيذه .

كما يجوز للعميل ان يطلب الافادة من أحكام هذا القانون ولو كان قد صدر فى النزاع حكم قضائى نهائى لصالحه بشرط التزامه بالرصيد الدفترى فى سجلات الجهة البانعة .

المادة (١٠)

يتولى المدير ، نائبا عن الدولة نيابة قانونية ، بغير أجر ، القيام بالأعمال الآتية :

- ١ - حساب أرصدة العملاء من المديونيات المشتراه ومراجعتها .
- ٢ - تقييم وإعادة تقييم الأصول المرهونة سنويا ، واخطار العملاء لإستكمال أى نقص فيها ، ويتحمل العميل الأعباء المترتبة على ذلك mesferlaw.com
- ٣ - اجراء عمليات السداد النقدى الفورى للمديونيات أو جدولتها طبقا لأحكام هذا القانون .
- ٤ - إقتضاء مديونيته من قيمة الأصول المرهونة فى حالة اخلال العميل بشروط الجدولة أو بالالتزامات المنصوص عليها فى هذا القانون .
- ٥ - اتخاذ كافة الاجراءات القانونية والقضائية قبل العملاء الذين يخلون بالالتزامات التى يفرضها عليهم هذا القانون .
- ٦ - أى أعمال أخرى ينص عليها هذا القانون ولائحته التنفيذية .

المادة (١١)

يجب على العميل اخطار المدير بأى دعوى قضائية يكون العميل طرفا فيها ولو كانت مطروحة امام المحاكم فى الخارج ، وعلى المدير ان يتدخل فى الدعوى ، اذا كان من شأن الحكم الصادر فيها الزام العميل بالتزام يضعف من الضمان العام للدائنين ، أو يؤثر على مركزه المالى بما يجعله غير قادر على الوفاء بالدين ، واذا صدر الحكم ولم يكن المدير قد تدخل فى الدعوى المقامة امام القضاء الوطنى ، ويكون له الحق فى اعتراض الخارج عن الخصومة على الحكم دون تقييد بالشروط المنصوص عليها فى المادة (١٥٨) من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

المادة (١٢)

تكون أموال العميل جميعها ضامنة للوفاء بالمديونية ، ويكون للدولة فى استيفائها حق التقدم على الدائنين العاديين اذا كانت ديونهم غير ثابتة التاريخ قبل ١٩٩٠/٨/٢ م .

ولا تنفذ فى مواجهة الدولة تصرفات العملاء بعد التاريخ المشار اليه ، متى كانت صادرة لأحد الأقارب حتى الدرجة الثانية .

المادة (١٣)

اذا لم يبد العميل رغبته فى اختيار طريقة سداد دينه خلال المدة المنصوص عليها فى المادة (٥) من هذا القانون ، أو لم يتم بالسداد النقدى الفورى لمديونيته خلال سنتين من تاريخ العمل به أو تأخر فى الوفاء باحد الأقساط لمدة تجاوز ثلاثين يوما ، أو اخل بأى من الالتزامات التى يفرضها عليه هذا القانون أو لضعف التنفيذ ، حل أجل الدين ويلتزم العميل بسداده وتوابعه وما يكون قد اسقط منه حتى تاريخ السداد .

الباب الثالث

أحكام خاصة بشهر افلاس العميل المتوقف عن الدفع .

المادة (١٤)

لنسيابة العامة ان تطلب شهر افلاس العميل الذى يتوقف عن الدفع طبقاً لأحكام هذا القانون .

ويفترض في طلب النيابة العامة الاستعجال المنصوص عليه في المادة (٥٥٩) من قانون التجارة .

ويقدم طلب شهر الافلاس بعريضة الى رئيس المحكمة الكلية ، وتتبع في اجراءاتها وفي تكليف الخصوم بالحضور أمام المحكمة وفي الفصل فيها احكام المادة المذكورة في الفقرة السابقة .

وتخصص بالمحكمة الكلية دائرة خاصة أو أكثر بشهر أفلاس العملاء الخاضعين لأحكام هذا القانون تشكل من ثلاثة قضاة وتعين المحكمة في حكم شهر الافلاس الهيئة العامة للاستثمار مديرا للتفليس وتتبع امام المحكمة في شهر الافلاس أحكام الكتاب الرابع من قانون التجارة ، وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون .

ويترتب على طلب شهر افلاس العميل منعه من السفر الى الخارج ، ما لم تصدر المحكمة قرارها برفع المنع من السفر .

المادة (١٥)

تقوم النيابة العامة بوضع تقرير عن المركز المالي للعميل المطلوب شهر

- افلاسه يتضمن على الأخص تقدير قيمة ما يلي :-
- ١ - موجوداته من عائدات ومنقولات داخل البلاد وخارجها .
 - ٢ - ما له من ديون وقيمة ما يتوقع تحصيله منها .
 - ٣ - ما عليه من ديون أخرى ، بما في ذلك الديون بسبب معاملات الأسهم التي تمت بالأجل .
 - ٤ - ما عليه من ديون ممتازة أو لها أولوية .

وعلى النيابة العامة فور الانتهاء من وضع هذا التقرير ان تقدم نسخة منه الى المحكمة وان تنشر بيانا بذلك في الجريدة الرسمية وجريدتين يوميتين على الأقل ، ويكون للصادر بشأنه التقرير ودائنيه ومدنييه حق الاطلاع على هذا التقرير أو الحصول على صورة منه .

المادة (١٦)

على النيابة العامة عند وضع التقرير المنصوص عليه في المادة السابقة من هذا القانون اجراء التحريات اللازمة للتثبت مما اذا كان المدين المحال اليها قد اخفى مالا من امواله أو حوله الى خارج البلاد .

المادة (١٧)

استثناء من الشروط والأحكام والاجراءات المقررة للصلح الواقي من الافلاس المنصوص عليها في قانون التجارة ، يجوز للمطلوب شهر افلاسه أو للهيئة العامة للاستثمار ان تعرض على المحكمة المنظور أمامها طلب شهر الافلاس مقترحاتها بشأن الصلح الواقي من الافلاس .

وبعد سماع أقواله وأقوال الهيئة العامة للاستثمار وأقوال من يرغب من دائنيه، تقضى المحكمة اما بالاستمرار في نظر طلب الافلاس ، أو بالموافقة على الصلح الواقي من الافلاس اذا ثبت لها ان شروطه ملائمة على ان يوافق عليه ربع الدائنين الحائزين على نصف الديون .

ويعتبر هذا الحكم بمثابة توقيع من جميع الدائنين على محضر الصلح وتصديق من المحكمة عليه

mesferlaw.com

وتسرى الاجراءات والأحكام المنصوص عليها في قانون التجارة التالية لتصديق المحكمة على الصلح الواقي على باقى اجراءات الصلح الذى توقعه المحكمة .

المادة (١٨)*

تقدم الهيئة العامة للاستثمار الى المحكمة التى تنظر التفليسه تقريراً بما اتخذته من اجراءات فى جرد اموال المدين واستلامها وادارتها .

ويعتبر التقرير المشار اليه فى المادة (١٥) من هذا القانون قائمة الديون وفقاً للمادة (٦٥٨) من قانون التجارة ، وتفصل المحكمة التى أصدرت حكم الافلاس فى الديون المتنازع عليها بدلا من قاضى التفليسه .

المادة (١٩)

يقع الصلح القضائي والصلح مع التخلي عن الأموال بناء على حكم من المحكمة التي اشهرت الافلاس وبعد موافقة الهيئة العامة للاستثمار وسماع اقوال المفلس ومن يرغب من دائنيه دون اتباع الاجراءات الخاصة بجمعية الصلح المنصوص عليها في قانون التجارة .

ويعتبر المدين قد ايسر في حكم المادة (٦٩٩) من قانون التجارة اذا صارت موجوداته مساوية للديون المترتبة .

المادة (٢٠)

يكون للهيئة العامة للاستثمار صفة مدير التفليسة ومراقبها ومدير اتحاد الدائنين وفقا لأحكام قانون التجارة في كافة التفليسات المشار اليها في هذا القانون ، كما تكون لها صفة مراقب الصلح المنصوص عليها في قانون التجارة في أى صلح يصدر وفقا لأحكام هذا القانون .

وتودع المبالغ المتحصلة من بيع أموال المفلس خزانة المدير وذلك استثناء من المادة (٧٢٥) من قانون التجارة .

المادة (٢١)

اذا اعلنت التفليسة لعدم كفاية أموالها أو اذا اجريت توزيعات مؤقتة واذا حصلت مبالغ نتيجة الصلح القضائي أو الصلح مع التخلي عن الأموال ، وعند انتهاء التفليسة وفي كافة الأحوال التي تجرى فيها توزيعات مؤقتة أو نهائية وفقا لأحكام قانون التجارة يقوم المدير باستلام هذه الأموال ، ويجرى توزيعها على الدائنين بقدر نصيبهم في التفليسة وذلك دون اخلال بحقوقهم المنصوص عليها في المادتين (٦٦٦)، (٧٢٢) من قانون التجارة ، مع مراعاة ما ورد في المادة (١٢) من هذا القانون .

المادة (٢٢)

يكون اعلان جميع الدائنين والمدنيين أيا كانت أسباب ديونهم بكافة الجلسات والمواعيد والاجراءات المتعلقة بالتسوية وباجراءات شهر الافلاس والصلح الواقى من الافلاس وفقا لأحكام هذا القانون وبكافة الاجراءات والدعاوى الناشئة عن التفليسة وتحقيق الديون بطريق النشر في الجريدة الرسمية وجريدتين يوميتين على الأقل .

الباب الرابعالعقوبات والاجراءات التحفظيةالمادة (٢٣)

مع عدم الاخلال بأى عقوبة أشد ينص عليها القانون يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تتجاوز خمسة آلاف دينار كل من أخفى واقعة موجودة أو غير حقيقة الواقعة أو اصطنع سند دين أو تصرف لا حقيقة له أو أخفى سند دين أو تصرف موجود أو استعمل سند الدين أو التصرف الذى لا حقيقة له أو الذى تم تغيير الحقيقة فيه متى كان ذلك بقصد التهرب من سداد المديونية .

المادة (٢٤)

يعاقب بذات العقوبة المنصوص عليها فى المادة (٢٣) كل من قدم أو أدلى الى احدى الجهات القضائية أو الجهات الرسمية الأخرى بيانات أو معلومات غير صحيحة أو ارتكب غشاً أو تدليساً فى شهادة أو اقرار يقصد تمكين الجانى من الافلات من العقاب فى جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون .

المادة (٢٥)

المحامي مسفر عايش
mesferlaw.com



مع عدم الاخلال بأى عقوبة أشد ينص عليها القانون يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تتجاوز خمسة آلاف دينار أو باحدى هاتين العقوبتين كل موظف من موظفى المدير أو احدى الجهات التى لها شأن فى تنفيذ هذا القانون أدخل بالواجبات التى يفرضها عليه هذا القانون ، وترتب على ذلك تفويت حق الدولة فى استيفاء مديونياتها أو فى الحصول على الضمانات الكافية لها أو كان من شأن هذا الاخلال ان يؤدى الى ذلك .

المادة (٢٦)

كل من علم بوجود مشروع لارتكاب جريمة مما نص عليه فى هذا القانون أو علم بوقوعها بالفعل وامتنع عن إبلاغ ذلك الى السلطات العامة أو الى المدير يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تتجاوز خمسة آلاف دينار أو باحدى هاتين العقوبتين ، ولا يسرى حكم هذه المادة على الزوج أو الأصول أو الفروع .

المادة (٢٧)

تعتبر باطلة التصرفات التي اجراها المحكوم عليه في الأموال المتعلقة بالجرائم المنصوص عليها في هذا القانون أو من آلت اليهم هذه الأموال اذا كانت هذه التصرفات بقصد تفويت حق الدولة في استيفاء المديونية ، ولو كانت هذه التصرفات قد تمت قبل العمل بأحكامه .

ولا يسرى البطلان المنصوص عليه في الفقرة السابقة على التصرفات التي تمت بعوض الى أشخاص حسنى النية ، ولا يعتبر الشخص حسن النية اذا كان يعلم أو كان بإمكانه ان يعلم بالجريمة أو بالغرض من التصرف .

وفى جميع الأحوال لا يسقط الحق في طلب ابطال التصرف الا بانقضاء خمسة عشرة سنة من تاريخ اجرائه .

المادة (٢٨)

يحال الى النيابة العامة كل عميل لا يفى بمديونيته او بالتعهدات والالتزامات المنصوص عليها في هذا القانون أو في الإقرار الرسمي المشار اليه في المادة الثامنة أو يقدم بيانات غير صحيحة في هذا الإقرار .

وللنيابة العامة اذا توافرت دلائل كافية قبل العميل على ارتكابه جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون ان تتخذ الاجراءات الآتية :-

١ - الأمر بالتحفظ على أى اوراق أو مستندات ترى لزومها في الكشف عن الحقيقة .

٢ - طلب البيانات والمعلومات اللازمة لاداء مهمتها من بنك الكويت المركزى أو الجهات المشار اليها في المادة الأولى من هذا القانون أو من ديوان المحاسبة أو من أى جهة أخرى .

٣ - تكليف مأمورى الضبط القضائى بجمع الاستدلالات عن المدين وعن الاصول التي يملكها والضمانات التي اخفاها .

وللنيابة العامة ابلاغ الجهات المختصة للنظر في أمر كل من تقع منه مخالفة من القائمين على تنفيذ هذا القانون لواجبات وظيفته أو تقصير في عمله ، ولها ان تطلب اتخاذ الاجراءات التأديبية قبله وذلك مع عدم الاخلال بالمساءلة الجزائية في الحالات التي تستوجب ذلك .

المادة (٢٩)

للقائم العام أو من ينوب عنه من المحامين أعمامين سلطة اتخاذ الاجراءات المنصوص عليها في المادة (٢٤) من القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٣م بشأن حماية الأموال العامة ، بالنسبة للمتهم بارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادة (٢٢) من هذا القانون أو لزوجيه أو لاولاده القصر أو البالغين أو غيرهم .

وتسرى في هذه الحالة أحكام المادتين (٢٥)، (٢٦) من القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٣م المشار اليه ، على ان تتولى الهيئة العامة للاستثمار ادارة هذه الأموال ويكون لها في هذا الشأن السلطات المقررة للحارس المنصوص عليها في القانون المدني .

ويقع باطلا كل تصرف يجريه اي من المذكورين في المال الخاضع لادارة الهيئة بعد صدور قرار المنع من التصرف ، ولا يرفع قرار المنع من التصرف أو الادارة الا بعد استيفاء الدولة لحقوقها المقررة قبله وفقاً لهذا القانون ، ما لم يصدر قرار من النائب العام بحفظ الدعوى أو بحكم فيها بالبراءة ، وذلك دون الاخلال بالقواعد المقررة لشهر الافلاس .

المادة (٣٠)

في جميع الأحوال لا تكون الهيئة العامة للاستثمار بصفتها حارساً مسئولة عن ديون الخاضع لها الا في حدود ما خضع للحراسة من أموال ، ويتعين على كل من دانى الخاضع لادارة الهيئة بدينه مقدارا وسبباً ، وان يقدم سند دينه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر القرار المانع من التصرف في الجريدة الرسمية واحدى الجرائد اليومية والا سقط حقه في مطالبة الحراسة .

المادة (٣١)

لا يحول اتخاذ أى إجراء فى مواجهة العميل من الاجراءات المنصوص عليها فى المادة (٢٩) دون السير فى توقيع الحجز على هذه الأموال والتنفيذ عليها جبراً لاستيفاء الدولة دينها المنصوص عليه فى هذا القانون ، وتتبع فى الحجز على اموال المدين وبيعها اجراءات التنفيذ المنصوص عليها فى قانون المرافعات المدنية والتجارية .

الباب الخامس

أحكام عامة وختامية

مادة (٣٢)

على المدير ان يتتبع اى اموال تكون قد آلت للعميل عن أى طريق بما فى ذلك الأثر ، وعلى الاجهزة المختصة بوزارة العدل والجهات التى لها شأن فى تنفيذ هذا القانون تزويد المدير بأى معلومات لديها فى هذا الشأن

المادة (٣٣)

إذا خضع احد اصحاب الحساب المشترك لدى أى من الجهات البانعة لاحكام هذا القانون ، فصلت الذم المالية بينهم ويوزع رصيد الحساب بالتساوى فيما بينهم وذلك مالم يرد اتفاق على خلاف ذلك قبل تاريخ شراء المديونية ، ولا يعتبر احدهم كفيلا للآخر أو مسئولاً عن الدين فى تطبيق احكام هذا القانون . وفى حالة تعدد الكفلاء لدين واحد توزع عليهم قيمة العجز فى المديونية بعد سداد المدين وذلك وفقاً لأحكام الفقرة السابقة .

المادة (٣٤)

لا يجوز صرف التثمين فى حالات الاستملاك او صرف التعويضات عن اضرار الغزو العراقى قبل ان يقدم المستحق شهادة بعدم مديونيته فى المديونية المشترية .

المادة (٣٥)

لا تدخل المدة من ١٩٩٠/٨/٢ م حتى تاريخ العمل بهذا القانون في حساب المدد التي يمتنع بانقضائها سماع دعوى الحكومة في المطالبة بديونها المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة (٣٦)

يقوم بنك الكويت المركزي بتقديم تقرير سنوي للحكومة عن اوضاع المديونيات ، ويشمل ذلك الديون التي تمت تسويتها بموجب السداد النقدي الفوري ، وبيانات بالديون التي تمت جدولتها ، والمبالغ المحصلة سنويا من تلك الديون ، والعوائد المدفوعة على السندات المصدرة، والسندات التي يتم استردادها ، والاجراءات القانونية المتخذة ضد العملاء غير الملتزمين بأحكام هذا القانون.

المادة (٣٧)

- تقدم الحكومة الى مجلس الأمة مع الحساب الختامي للميزانية العامة للدولة تقريراً تبين فيه ما يلي :-
- ١ - ما تم تحصيله من مديونيات .
 - ٢ - ما تم اتخاذه من اجراءات قبل العملاء الذين لم يوفوا ما عليهم من التزامات واعدادهم ، واعداد من صدرت ضدهم احكام قضائية أو اتخذت ضدهم اجراءات قضائية أو جزائية .
 - ٣ - الرصيد المتبقى من المديونيات وتوزيعه حسب شرائحها .
 - ٤ - الجهود المبذولة من الجهات المديرة في التحصيل .

المادة (٣٨)

تؤخذ الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون من الاحتياطي العام للدولة ، وينشأ حساب خاص يدرج به المبالغ المتحصلة من المديونيات ، ويستخدم في تنفيذ احكام هذا القانون .

المادة (٣٩)

يكون الحد الأقصى للقيمة الأصلية المصدرة بها السندات بما في ذلك السندات المصدرة طبقاً لأحكام هذا القانون ٥٧٥٠ مليون دينار كويتي (خمسة آلاف وسبعمائة وخمسين مليون دينار كويتي).

المادة (٤٠)

تسرى أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية وقانون الاجراءات والمحاكمات الجزائية بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون .

المادة (٤١)

تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من مجلس الوزراء ، يتضمن القواعد والاجراءات التي يتم بها شراء المديونيات واصدار السندات وقواعد واجراءات جدولة المديونيات وادارة الأصول المرهونة أو الخاضعة للحراسة أو التي منع المدين من التصرف فيها والقواعد والأسس والترتيبات الخاصة برد المحفظة العقارية الى بيت التمويل الكويتي وغير ذلك من القواعد والأسس والأوضاع التي نص هذا القانون على تضمينها أحكام اللائحة التنفيذية أو التي تقتضيها الأحكام الصادرة فيه .

المعالي مستشار عايش
mesferlaw.com

المادة (٤٢)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون وينشر في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمير الكويت
جابر الأحمد الصباح

صدر بقصر بيان في: ٢٠ ربيع الأول ١٤١٤ هـ
الموافق: ٦ سبتمبر ١٩٩٣ م

جدول
شرائح ونسب الحداد الطوري النقدي

نسبة الحداد في نهاية المهلة المحددة للحداد	الشريحة
× ٢٥	طفر - ٥٠ ألف
× ٣٠	أكثر من ٥٠ - ١٠٠ ألف
× ٣٥	أكثر من ١٠٠ - ٢٥٠ ألف
× ٤٠	أكثر من ٢٥٠ - ٥٠٠ ألف
× ٤٥	أكثر من ٥٠٠ ألف

(١) إذا كانت الصديونية تدخل في أكثر من شريحة ، طبقت النسبة الخاصة بكل شريحة .

(٢) تخفى النسب المنصوص عليها في هذا الجدول بمقدار نصف نقطة مئوية عن كل فترة تسجيل للحداد مدتها ثلاثة أشهر .

اقرار رسمي
بالنبة للعميل الذي يرغب في المداد النقدي الفوري للمديونية
ولفقا للمادة الثامنة من القانون
رقم _____ لسنة _____
للسي
شأن شراء الدولة بعض
المديونيات وكيفية تحصيلها

بمدينة الكويت أنه في يوم
الموافق
لدي أنا
بحضور كل من

(١)
(٢)

الشاهدين الحائزين لكافة الصنات القانونية والمثبتين لشخصية العميل
.....

حضر
السيد / (المدين / الكفيل)
السادة / "

المحامي مسفر عايض
mesferlaw.com



استنادا الى المادة الثامنة من القانون رقم (٠٠) لسنة في شأن
شراء الدولة بعض المديونيات وكيفية تحصيلها والتي تنص على أنه يشترط للانفاذ من
الأحكام المنصوص عليها في المادتين الخامسة والسادسة من هذا القانون أن " يوثق
العميل شخصيا أمام كاتب العدل بالكويت خلال ميعاد لا يجاوز ستة أشهر من تاريخ
العمل بهذا القانون اقرارا رسميا مذيلا بالصيغة التنفيذية يلتزم فيه بداد
مديونيته وفقا لأحكام هذا القانون .

السند الأول

أقر بأن جميع البيانات والمعلومات والشهادات والأوراق المقدمة مني للمدير لمداد مديونيتي طبقاً لهذا القانون هي صحيحة ومطابقة للواقع .

السند الثاني

أقر بأنني مدين للدولة بمديونية قيمتها كما هي في / / ١٩ ،
واني أقبل سدادها وفقاً للقانون رقم لسنة

السند الثالث

أقر بالالتزام بالسداد النقدي الفوري لمديونيتي وفقاً للنسب والشرائح المبينة في الجدول المرفق بالقانون رقم لسنة ١٩٩٣ في شأن شراء الدولة بعض المديونيات وكيفية تحميلها .

السند الرابع

أقر باخطار المدير بأي دعوى قضائية أكون طرفاً فيها ولو كانت مطروحة أمام المحاكم في الخارج .

السند الخامس

أقر بأنه في حالة عدم السداد النقدي الفوري لمديونيتي خلال حنتين من تاريخ العمل بالقانون رقم لسنة ١٩٩٣ ، أو اخلاقي بأي من الالتزامات التي فرضها على هذا القانون ولائحته التنفيذية بعد أجل ديبتي والتزم بسداده وتوابعه وما أقط منه حتى تاريخ السداد ، مع أهمية المدير في اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة التي خولها له هذا القانون ولائحته التنفيذية .

وأمرج للمدير باسئلام المورة التنفيذية الأمية لهذا الاقرار بعد توشيقه وتذييله بالصيغة التنفيذية من ادارة التسجيل العقاري والتوشيق وبما ذكر تحرر هذا الاقرار وبعد تلاوته على الحاضرين وقعه معي .

_____ : المدين/ الكفيل
_____ : الشاهد الاول
_____ : الشاهد الثاني

القرار رسمي
بالنسبة للعميل الذي يرغب في جدولة مديونياته
وفقا للمادة الثامنة من القانون
رقم _____ لسنة _____
في
شأن شراء الدولة بعض
المديونيات وكيفية تحصيلها

بمدينة الكويت
أنه في يوم
الموافق
لدي أنسا
يحضر كل من

(١)

(٢)

الشاهدين الحائزين لكافة الصفات القانونية والمهنيين لشخصية العميل
.....

حضر

السيد / (المدين / الكفيل)
السادة /

المحامي مسفر غايض



mesferlaw.com

استنادا الى المادة الثامنة من القانون رقم (٠٠) لسنة في شأن
شراء الدولة بعض المديونيات وكيفية تحصيلها والتي تنص على أنه يشترط للانفاذ من
الأحكام المنصوص عليها في المادتين الخامسة والسادسة من هذا القانون أن " يوثق
العميل شخصيا أمام كاتب العدل بالكويت خلال ميعاد لا يجاوز ستة أشهر من تاريخ
العمل بهذا القانون اقرارا رسميا مذيلا بالصيغة التنفيذية يلتزم فيها بسداد
مديونياته وفقا لأحكام هذا القانون .

السند الأول

أقر بأن جميع البيانات والمعلومات والشهادات والأوراق المقدمة مني للمدير لعداد مديونيتي طبقا لهذا القانون هي صحيحة ومطابقة للواقع .

السند الثاني

أقر بأنني مدين للدولة بمديونية قيمتها كما هي في / / ١٩ ،
وانني أقبل مدادها وفقا لأحكام القانون رقم لسنة

السند الثالث

أتعهد بأن أرهن للمدير ما يكون لدى في الداخل أو في الخارج من أصول غير مرهونة مقابل المديونية ، كما أتعهد بأن استكمل النقص في هذه الضمانات من أية أموال تتوول الي عن أي طريق بما في ذلك الارث أو الهبة أو التومية ، وأن استكمل النقص في هذه الضمانات عند اعادة تقييمها سنويا خلال ثلاثة أشهر من تاريخ اخطاري بكتاب سجل يعلم لوصول .

السند الرابع

أتعهد بفتح حساب لدى المدير لأغراض الجدولة .

السند الخامس

أتعهد باستخدام أوصلي الدائنة الحرة لدى البنوك بما يعود بالنفع على الديين .

السند السادس

أتعهد بإدارة اصولي المرهونة والتي سترهن وفقا للقواعد والاجراءات المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٠٠) لسنة في شأن شراء الدولة بعض المديونيات وكيفية تحميلها .

السند السابع

أتعهد بأنني لن أرفع أية دعوى أو أنزع قفائيا في أي عنصر من عناصر المديونية وأن الجدولة بيني وبين المدير ملزمة لي بموعد نهائية .

السند الثامن

أقر بأنني لا أخفي عن المدير أية أموال منقولة أو عقارية في الداخل أو في الخارج أو أية بيانات أو معلومات أو شهادات أو أوراق ، والا تعرضت للإجراءات المدنية والجزائية المنصوص عليها في القانون رقم (٥٥) لسنة ١٩٥٥ . أو أي قانون آخر .

السند التاسع

أقر باخطار المدير بأي ديون متخفية أكون طرفا فيها ولو كانت مطروحة أمام المحاكم في الخارج .

السند العاشر

أقر بأنه في حالة تأخري في الوفاء بأحد الأقساط لمدة تجاوز ثلاثين يوما ، أو اخلائي بأي من الالتزامات التي فرضها على القانون رقم ١٩٩٣ أو بلائحته التنفيذية ، يحل أجل ديني والتزم بدداه وتوابعه وما أسقط منه حتى تاريخ السداد ، وللمدير اتخاذ كافة الاجراءات التي خولها له القانون ولائحته التنفيذية .

وأصرح للمدير باستلام العمرة التنفيذية الأولية لهذا الاقرار بعد توثيقه وتذييله بالمصفاة التنفيذية من ادارة التسجيل العقاري والتوثيق وبما ذكر تحرر هذا الاقرار وبعد ثلاثه على الخاتمين وتعمودهم في

المحامي ميسفر عايش
mesferlaw.com

_____ : المدين / الكفيل
_____ : الشاهد الاول
_____ : الشاهد الثاني